الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/26/5(Part II)
30 March 2010
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السادسة والعشرون
بيروت، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لمتابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين بشأن مختلف المواضيع التي جرت مناقشتها في الدورة. وهذه المواضيع يتركز عليها عمل اللجنة، إذ تهم البلدان الأعضاء والمنطقة. أما القرارات التي يتناولها هذا التقرير فهي:

٢٨١ (د-٢٥) التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية؛
٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛
٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية؛
٢٨٤ (د-٢٥) إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا؛
٢٨٥ (د-٢٥) السياسة الاجتماعية المتكاملة؛
٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة؛
٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة؛
٢٨٨ (د-٢٥) إنشاء مركز للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛
٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية؛
٢٩٠ (د-٢٥) الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا؛
٢٩١ (د-٢٥) تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية.

القرار ٢٨١ (د-٢٥) التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية

١- اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨١ (د-٢٥) بشأن التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تعد تقييماً لآثار تغيّر المناخ على مقوّمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تركز فيه على موارد المياه العذبة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الوعي بتدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والعمل مع حكومات البلدان الأعضاء بهدف إطلاق حوار حول التوصيات المقترحة بهذا الشأن. كما طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية المشاركة مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الإقليمية الأخرى في وضع خطة عمل إطارية عربية لتغيّر المناخ. وطلبت أيضاً إلى الأمين التنفيذي إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة من الميزانية العادية، وأن يقدم تقريراً عن الاستنتاجات والتوصيات التي تنشأ عن التقييم وعن إي إجراء إضافي يتخذ في هذا الصدد إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين. وشجعت اللجنة البلدان الأعضاء على مساندة إعداد التقييم المذكور والمشاركة فيه عن طريق توفير التسهيلات الممكنة والمعلومات المطلوبة.

٢- نظمت الإسكوا الاجتماع الثاني عشر لفريق التنسيق الإقليمي لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وقد عُقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة في بيروت يومي ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتناول الاجتماع قضايا تتصل بتغيّر المناخ وأهمية تضافر الجهود في مواجهة آثاره على المنطقة. ونتيجة لهذا الاجتماع، جرى تشكيل مجموعة عمل موضوعية بشأن قضايا تغيّر المناخ، مهمتها إيجاد آلية للتعاون والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة في مجال تغيّر المناخ وتحقيق التكامل بين أنشطة مختلف المنظمات بغية دعم جهود الدول الأعضاء في مواجهة آثار تغيّر المناخ، والعمل على توفير المعلومات الدقيقة ورفع مستوى الوعي العام بهذا الموضوع الهام.

٣- عقد الاجتماع التاسع للتنسيق القطاعي بين جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة حول موضوع تغيّر المناخ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة يومي ١٧ و١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وقد جرى في هذا الاجتماع تحديد مجالات التعاون والأولويات التنفيذية، على أن تبدأ الإسكوا بإعداد تقييم لآثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والأراضي، وما ينجم عنها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية.

٤- وفي إطار الجهود المبذولة لإنجاز التقييم المذكور، نظمت الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبعض منظمات الأمم المتحدة اجتماعاً للخبراء بشأن تقييم مدى تأثر الموارد المائية بتغيّر المناخ في المنطقة العربية. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة خطة العمل التي يلزم إتباعها في إعداد تقييم مدى تعرض الموارد المائية في المنطقة العربية لآثار تغيّر المناخ، والدور المنوط بكل من الشركاء في تنفيذ الأنشطة المطلوبة والتي اتفق على أن تتضمن: (أ) جمع البيانات المناخية وبيانات الموارد المائية المتوفرة وإدراجها ضمن نظام لإدارة المعرفة؛ (ب) تحديد النموذج التحليلي للتغيّرات المناخية الذي يتناسب مع الخصوصيات الإقليمية للمنطقة؛ (ج) التوعية ونشر المعلومات حول القضايا ذات الصلة؛ (د) تقديم الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء لبناء القدرات في مجالي نمذجة تغيّر المناخ وتقييم آثاره. وقد تشكلت مجموعة عمل أساسية لمتابعة التنفيذ تتكون من الإسكوا، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب الإقليمي الخاص بالإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبعض ممثلي البلدان الأعضاء.

٥- وفي سبيل رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بتدابير التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، أنجزت الإسكوا عدداً من الأنشطة:

(أ) إعداد تقرير فني حول النقل من أجل التنمية المستدامة، التدابير والتقدم المحرز والتحديات والسياسات؛

(ب) تنظيم اجتماع بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حول النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغيّر المناخ (القاهرة، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)؛

(ج) رفع التقرير إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الحادية والعشرين (مرسى علم، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) وقدمت الإسكوا عرضاً تفصيلياً حول النقل والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، الواقع والتدابير وآفاق المستقبل. وفي ضوء المناقشة، دعا المجلس في قراره رقم (ق ٣٣٠ - د.ع. ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) إلى الاستفادة من تلك الوثيقة في وضع وتحديث الخطط الوطنية وكذلك في المفاوضات الجارية حول تغيّر المناخ فيما يتعلق بقضايا النقل، وفي التحضير للدورة الثامنة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(د) المشاركة في مؤتمر كوبنهاغن حول تغيّر المناخ، حيث قدمت الإسكوا ورقة خلال الندوة الجانبية للجان الإقليمية حول آثار تغيّر المناخ على دول المنطقة والإعلانات ذات العلاقة والمواقف العربية في المفاوضات؛

(هـ) إعداد منشور في مناسبة اليوم العالمي للبيئة لعام ٢٠٠٩، حول أهمية تضافر الجهود من أجل مكافحة تغيّر المناخ، وقد تضمن المنشور عرضاً للآثار المحتملة لتغيّر المناخ على القطاعات المختلفة، وتدابير التكيف معها والتخفيف منها، بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن للإسكوا أن تقدمها في مختلف القطاعات، وركز المنشور أيضاً على آليات التعاون المتاحة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تغيّر المناخ.

٦- وساهمت الإسكوا بفاعلية في إعداد الإطار العام لمشروع خطة العمل الإطارية العربية بشأن تغيّر المناخ: حيث تضمن مشروع الخطة مجموعة من برامج العمل في مجالي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع الآثار المحتملة لتغيّر المناخ. وأعطى المشروع برامج التكيف أولوية في التطبيق. وتناولت البرامج قطاعات المناخ، والمياه، والأراضي، والتنوع الحيوي، والزراعة، والغابات، والصناعة، والطاقة، والنقل، والتشييد والبناء، والمستوطنات البشرية، والصحة، والبحار والمناطق الساحلية. وقد أعدت الإسكوا بيان إجراءات التكيف والتخفيف وبرامج العمل المقترحة المتعلقة بقطاعي الطاقة والنقل. وسعى المشروع إلى تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني من شأنها تعزيز مسيرة التنمية المستدامة، والمساعدة على الحد من الفقر، وتعزيز مرونة القطاعات الاقتصادية القابلة للتأثر بتغيّر المناخ.

القرار ٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٧- اتخذت الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٢ (د-٢٥) بشأن التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء. وفي هذا القرار، أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار العنف، والاحتلال، والتوتر السياسي، والنزاع، وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي تعاني من النزاعات، وكذلك منطقة غربي آسيا بأسرها. وطلبت إلى الأمانة التنفيذية تكثيف الجهود للتوعية بآثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية؛ والاستناد إلى التدخلات الناجحة التي قامت بها الإسكوا في البلدان التي تعاني من النزاعات لتطوير الممارسات الفضلى وتبادلها؛ والمساهمة في بناء قدرات المسؤولين الحكوميين بالتركيز على المهارات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي؛ ومواصلة السعي لتعبئة الموارد من خارج الميزانية لتمويل أنشطة بناء القدرات وغيرها من الأنشطة التدريبية؛ والمساهمة في بناء الشراكات مع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية. كما دعت اللجنة البلدان الأعضاء والجهات المانحة إلى دعم الإسكوا فيما تبذله من مساع للتخفيف من آثار النزاع وعدم الاستقرار، وطلبت إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين حول التقدم المحرز على هذا الصعيد.

٨- وفي فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة أنشطة لتنفيذ هذا القرار وفيما يلي عرض موجز لأبرزها.

٩- لقد سعت الإسكوا إلى مراقبة التحديات العالمية وتقييم آثارها غير المباشرة على النزاعات، وقدّمت التوصيات بشأن السياسة العامة التي تستطيع البلدان الأعضاء اعتمادها في وضع البرامج والاستراتيجيات المناسبة لتعزيز المناعة الداخلية للبلدان الأعضاء في مواجهة هذه التحديات. وفي هذا السياق، أعدّت الإسكوا تقارير ومواد إعلامية تناولت الأضرار والآثار السلبية التي يلحقها النزاع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أعدّت تقريراً عن الأوضاع المعيشية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلّة، بما فيها القدس الشرقية الذي يحيله الأمين العام بموجب مذكرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أعدّت دراسة عن آثار النزوح واللجوء بسبب النزاعات، كان لها أثر بالغ في التأكيد على أنّ النزوح واللجوء هو من القضايا الهامة في المنطقة، وأن حلّ هذه القضية يستلزم استراتيجيات منسقة على مستوى المنطقة.

١٠- وأصدرت الإسكوا أيضاً عدداً من الدراسات، ونظمت سلسلة من اجتماعات للخبراء، وورشات العمل والمنتديات تناولت مواضيع هامة مثل القضايا المتصلة بالنزاع وعدم الاستقرار في المنطقة، ودور القطاع العام في التخفيف من آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية، وأهمية هذا القطاع في إرساء مقوّمات الحكم السليم التي تؤدي إلى بناء السلام ودرء النزاعات.

١١- وفي إطار الجهود التي بذلتها الإسكوا لنشر أفضل الممارسات التي تساعد في تعزيز التنمية في ظل النزاعات وتوضيح النهج الإنمائية التي يمكن للبلدان الأعضاء تكييفها والاستفادة منها، أعدّت سلسلة من المواد الإعلامية والسمعية البصرية حول التجارب والدروس المكتسبة في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية باعتبارها الأساس الذي لا بدّ منه لتحقيق التنمية والسلام الدائم. وتستند الإسكوا في إعداد هذه المواد ونشرها على خبرتها في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، ويتوقع أن يكون فيها دعم فني تستعين به البلدان الأعضاء

في مسيرتها نحو التنمية وتحديث القطاع العام. وفي السياق نفسه، نشرت الإسكوا كتيباً حول الاتجاهات الحديثة والممارسات الفضلى في المالية العامة والإدارة، الهدف منه تعميم الممارسات الفضلى في التدقيق الداخلي. ويتوقع أن يكون هذا الكتيّب بمثابة خارطة الطريق نحو تحسين الأداء في الإدارات العامة.

١٢- واعتمدت الإسكوا كذلك مبادرات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية باعتبارها إجراءً أساسياً لبناء مؤسسات الدولة وتعزيزها. والهدف من هذه المبادرات هو إثراء المهارات والقدرات البشرية في البلدان الأعضاء، بحيث تتحوّل إلى محرك للتغيير والتنمية. وقد نفذت الإسكوا سلسلة من الأنشطة الناجحة على هذا الصعيد، شملت مجالات عديدة منها الإدارة العامة، والتخطيط الاستراتيجي، والعيش السلمي، والإدارة، والجهوزية في حالات الطوارئ، والتنمية الاقتصادية المحلية، والمهارات الحياتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لهذه الأنشطة، استفاد ٢٦٩٤ عنصراً من القطاع العام والمجتمع المدني من الدورات التدريبية في تحديث القطاع العام؛ واستفاد ٩٠٠ شخص على المستوى المحلي من النماذج الإنمائية التي يمكن تكييفها بحيث تساعد في تجاوز الضعف في البنية التحتية والتقلّب في الوضع الأمني في المناطق في حالات النزاع ولدى الخروج منها.

١٣- ونشطت الإسكوا في تعبئة الأموال لتلبية الحاجات المتزايدة والطلبات الواردة من البلدان الأعضاء على ما تقدمه اللجنة من خدمات. وفي فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نجح البرنامج الفرعي المعني بتخفيف أثر النزاعات على التنمية في تأمين مبلغ قدره ٧٩٧ ٩٤٥ دولاراً. ويبقى من الأهمية الإشارة إلى أن الموارد المالية من خارج الميزانية قد سجلت انخفاضاً كبيراً مقارنة بفترات السنتين السابقة. ومردّ ذلك هو عدم قدرة البرنامج على تخصيص الموارد البشرية الكافية لهذه الغاية.

١٤- وعملت الإسكوا أيضاً على بناء الشراكات بين أصحاب المصلحة في المناطق التي تعاني من النزاعات ونظرائهم في المنطقة والعالم. وهذه الشراكات أدّت إلى أنماط عديدة من التعاون هدفها تحقيق التكامل في الأعمال والتضافر في الجهود، بالاستفادة من الخبرة المتوفرة في المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، كانت أنشطة الإسكوا ومشاريعها موضوع اتفاقات وشراكات عديدة مع بيوت الخبرة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

القرار ٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

١٥- اتخذت الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٣ (د-٢٥) بشأن التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية. وفي هذا القرار، أكّدت اللجنة على أهمية خطة عمل مراكش للإحصاءات والتوصيات الصادرة عن المنتديات الإحصائية العربية، ومنها إعلان عمّان بشأن الإحصاء في عام ٢٠٠٧. وفي هذا القرار، دعت اللجنة البلدان الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنتاج إحصاءات رسمية ذات جودة عالية يمكن استخدامها لأغراض المقارنة الدولية، وذلك بتطبيق المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية، وتفعيل المؤسسات الإحصائية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وضمان المصداقية والحياد والاستقلالية للأجهزة الإحصائية، وبالتالي تعزيز مصداقية الإحصاءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. كما طلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء استكمال تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية وتنفيذها، وذلك وفقاً للتوجّهات العامة الصادرة عن

الشراكة الدولية للإحصاءات للقرن ٢١ (باريس ٢١)؛ وتعزيز موقع الآلية الإحصائية الوطنية ضمن الهيكل المؤسسي الوطني، وتفعيل العوامل الهيكلية التي ترتبط بالإطار التشريعي والترتيبات التنظيمية.

١٦- وطلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية عقد ورشات تدريبية حول المفاهيم والتصنيفات والمعايير الإحصائية الدولية، ودعم البلدان الأعضاء في اعتماد المبادئ الأساسية وتطبيقها، وفي تصميم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية وتنفيذها، والانضمام إلى النظام العام لنشر البيانات والنظام الخاص لنشر البيانات الصادرين عن صندوق النقد الدولي. وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

١٧- وتنفيذاً لهذا القرار اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة متنوّعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

١٨- عقدت الإسكوا ورشات تدريبية حول المفاهيم والتصنيفات والمعايير الإحصائية الدولية. وتناولت هذه الورشات:

(أ) المحاسبة الاقتصادية والبيئية في منطقة الإسكوا (بيروت، ١٤-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) لمناقشة نظام المحاسبة الاقتصادية والبيئية باعتباره معياراً دولياً وتطبيقه في منطقة الإسكوا؛

(ب) ورشة عمل وطنية عن التجارة الدولية في الخدمات (دمشق، ٢٨ حزيران/يونيو-٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩)، وقد شملت جلسات حول دليل ميزان المدفوعات (النسخة ٦)؛

(ج) ورشة عمل مؤشرات التجارة الخارجية في بلدان الإسكوا (بيروت، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

١٩- كما قدّمت الإسكوا المساعدة الفنية للسودان في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في إعداد ميزان الطاقة وفقاً للمعايير الدولية، ولوزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ في التحضير للتدريب حول الإحصاءات البيئية، الذي نظمته دولة الإمارات العربية المتحدة للأجهزة الإحصائية ووزارات البيئة والإدارات المختصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإضافة إلى ذلك، أعدّت الإسكوا مجموعة من المصطلحات الإحصائية يمكن الاطّلاع عليها على صفحة شعبة الإحصاء في موقع الإسكوا على الإنترنت، وذلك في محاولة لتوحيد المصطلحات المعبّرة عن المفاهيم والمعايير الدولية المتخصّصة باللغة العربية.

٢٠- وقدّمت الإسكوا الدعم للبلدان الأعضاء في العمل على اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتطبيقها، وفي تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية وتنفيذها. وفي هذا السياق، تعاونت الإسكوا مع شراكة باريس ٢١ في تنظيم المنتدى الرابع لبناء القدرات الإحصائية العربية (القاهرة، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩). وشدّد المنتدى على ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. فهذه الاستراتيجيات تمكن البلدان الأعضاء من العمل بكفاءة وفقاً للمعايير التي تنص عليها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وتساعد في التقدم نحو إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية في إطار الأجهزة الإحصائية الوطنية.

٢١- وفي هذا السياق، قدّمت الأمانة التنفيذية تقريراً إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) حول نتائج الجولة الثانية للتقييم الذي أجرته لاحتياجات الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا. وتضمّن التقرير تقييماً للجهاز المؤسسي ولمستوى الأنشطة المنفذة قياساً إلى المبادئ الأساسية. ويتضمن الموقع المتخصص بالإحصاء آخر التطوّرات والممارسات والمعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية، وبذلك يفسح المجال أمام تبادل المعارف على هذا الصعيد. وتعاونت الإسكوا مع المعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات في تنظيم حلقة دراسية عن الأنظمة الإحصائية في البلدان الأعضاء تناولت الوضع الراهن للهياكل والتشريعات الإحصائية (دمشق، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨).

٢٢- كما قدّمت الخدمات الاستشارية ونظمت أنشطة بناء القدرات. وشملت هذه الأنشطة تنظيم ورشة العمل الوطنية الثانية في العراق حول الإطار الاستراتيجي لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، ودمج قضايا الجنسين في العمل الإحصائي (بيروت، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، والمشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى لدمج النظم الإحصائية القطاعية في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية القَطرية لتطوير الإحصاءات (١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). وشاركت الإسكوا في ورشة عمل حول الاستراتيجية الإحصائية لبلدان مجلس التعاون الخليجي (عُمان، ٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). وإضافة إلى ذلك شاركت الإسكوا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مشروع عالمي لقياس تقدّم المجتمعات، فنظمت حلقة دراسية إقليمية لقياس التقدّم في المجتمعات العربية (القاهرة، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩)، والاجتماع الأول للجنة التوجيهية وورشة عمل حول تقدم المجتمعات (عمّان، ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

٢٣- وشجّعت الإسكوا البلدان الأعضاء على الانضمام إلى النظام العام لنشر البيانات والنظام الخاص لنشر البيانات. وفي الدورة الثامنة للجنة الإحصائية، شدّدت الأمانة التنفيذية على أهمية انضمام البلدان الأعضاء إلى هذين النظامين، مع العلم أن البلدان الأعضاء قد بذلت جهوداً مكثّفة في هذا الاتجاه. وقد انضمت إلى النظام العام الإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق، كما انضمّ الأردن مؤخراً إلى النظام الخاص.

القرار ٢٨٤ (د-٢٥) إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا

٢٤- اتخذت اللجنة، في دورتها الخامسة والعشرين، القرار ٢٨٤ (د-٢٥) بشأن إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا من أجل التنمية. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات استضافة مركز الإسكوا للتكنولوجيا، والتنسيق مع البلدان الأعضاء على إنشاء مجلس أمناء، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع لوائح إدارية تمهيداً لاعتمادها في إطار هذا المجلس. بالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية تشكيل فريق متعدد التخصصات من الإسكوا لدعم ورصد التقدم المحرز في تفعيل المركز. وأخيراً، طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

٢٥- وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واستجابة لطلب الأمين التنفيذي، كانت خمسة بلدان أعضاء قد أعربت عن اهتمامها باستضافة مركز الإسكوا للتكنولوجيا وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية.

٢٦- وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قام وفد من إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيارة البلدان التي أعربت عن اهتمامها لإجراء مزيد من المناقشات وتوضيح بعض المسائل. وكانت نتيجة الزيارات والمراسلات أن تلقت الأمانة التنفيذية العروض التالية:

(أ) عرضت المملكة الأردنية الهاشمية تقديم مبالغ مالية وتسهيلات ومكاتب مساهمة منها في استضافة المركز، وقد شمل العرض تقديم ٠٠٠ ٤٥٠ دولار أمريكي نقداً، إضافة إلى تقديمات عينية بقيمة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار أمريكي للأفراد و٠٠٠ ٤٠٠ دولار أمريكي من التجهيزات والمرافق؛

(ب) أعربت الجمهورية العربية السورية عن استعدادها لتقديم أموال وتسهيلات للمساهمة في استضافة المركز دون تفاصيل محددة، وتضمن العرض مكاتب للمركز والاستعداد للمشاركة في تمويله؛

(ج) قدمت سلطنة عمان تفاصيل واقتراحات بشأن المركز، فقد عرضت تقديم مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات لتغطية تكاليف استئجار المكاتب، وتكاليف صيانة المقر، ومصاريف النقل والإمداد؛

(د) رحبت دولة قطر باستضافة المركز على ألا تتحمل أية مصاريف؛

(هـ) عرضت المملكة العربية السعودية استضافة المركز والمشاركة في تمويله، بشرط أن تقوم البلدان الأعضاء الأخرى بالمشاركة في التمويل، على أن تتناسب المشاركة في صنع القرار حسب التمويل.

٢٧- شكل الأمين التنفيذي للإسكوا، في آذار/مارس ٢٠٠٩، لجنة رفيعة المستوى لتقييم العروض المقدّمة لاستضافة المركز. وبعد تقييم العروض والنظر في نتائج الزيارات، وجدت اللجنة ثلاثة عروض هي الأكثر جدوى لاستضافة المركز بدون أي شروط مسبقة واضحة، وهي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عُمان. وبما أن العروض لم تكن موحدة من حيث المعلومات المقدمة، وضعت لجنة التقييم استبياناً يجري استخدامه كأساس للمقارنة بين العروض الثلاثة.

٢٨- أرسلت اللجنة الاستبيان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى البلدان الثلاثة التي أبدت استعداداً لاستضافة المركز، وطلبت توضيحات وتفاصيل عن عروضها. وتلقت اللجنة رداً من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، ولم تتلقّ رداً من سلطنة عمان على الرغم من التذكير الذي أرسله الأمين التنفيذي لسلطنة عُمان في حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٢٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أوصت لجنة التقييم باختيار المملكة الأردنية الهاشمية كبلد مضيف لمركز الإسكوا للتكنولوجيا، ووافق الأمين التنفيذي على هذه التوصية.

٣٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أرسلت الإسكوا رسائل إلى المملكة الأردنية الهاشمية وسائر البلدان الأعضاء لاطلاعهم على توصية لجنة التقييم وموافقة الأمين التنفيذي عليها. وتلقت اللجنة خطاباً من المملكة الأردنية الهاشمية تؤكد فيه التزامها باستضافة المركز.

٣١- وتمّ تحضير مشروع اتفاق البلد المضيف، ومشروع النظام الأساسي للمركز لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الاستضافة والبدء بإنشاء المركز. وقد تمت مراجعة اتفاق البلد المضيف والنظام الأساسي من الشعبة القانونية العامة في الأمم المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

٣٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتمشياً مع لوائح وإجراءات الأمم المتحدة للتوظيف، قامت الإسكوا بتوظيف مسؤول بمستوى (P5) لقيادة الفريق المسؤول عن إنشاء المركز. ومن أجل الحصول على قدر كاف من الدعم المتعدد التخصصات والرصد الملائم لعمليات المركز، تم تأسيس لجنة داخلية تمثل مختلف الإدارات ذات الصلة وهي إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، وإدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، وإدارة التنمية الاجتماعية، وإدارة تخطيط البرامج والتعاون الفني.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع دفتر شروط لتأليف مجلس المحافظين واللجنة الفنية للتحضير لتشكيل هذه الهيئات.

القرار ٢٨٥ (د-٢٥) السياسة الاجتماعية المتكاملة

٣٤- اعتمدت اللجنة، في دورتها الخامسة والعشرين، القرار ٢٨٥ (د-٢٥) بشأن السياسة الاجتماعية المتكاملة. وفي هذا القرار، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية أن تستفيد من تجربة تعزيز السياسة الاجتماعية المتكاملة في البحرين والسودان ومصر واليمن، وأن تكثف جهودها في الدعوة لهذا النهج وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٣٥- وعملاً بأحكام هذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة متنوّعة من الأنشطة، في ما يلي موجز لها:

(أ) في تطوير نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة وترويجه في أوساط صانعي القرار في البلدان الأعضاء؛

٣٦- أصدرت الإسكوا التقرير الثاني للسياسة الاجتماعية المتكاملة: من المفهوم إلى الممارسة في عام ٢٠٠٨. وهذا التقرير يتضمن اقتراحاً للعمل بنهج السياسة الاجتماعية المتكاملة لما فيه مصلحة الجميع وتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي أساس للتنمية الاجتماعية وصون حقوق الإنسان الأساسية. كما أصدرت التقرير الثالث للسياسة الاجتماعية المتكاملة: رؤى واستراتيجيات في عام ٢٠٠٩. وهذا التقرير يتناول الأولويات الاجتماعية المدرجة في استراتيجيات التنمية الوطنية وبيانات الرؤية التي تعتمدها البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع التركيز على التحديات والتدابير المقترحة على صعيد السياسة العامة لمواجهة هذه التحديات. وأصدرت الإسكوا نشرة حول "التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ وأخرى عن السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية: تحديات في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٩. كما أصدرت الإسكوا مادتين إعلاميتين تتناولان تجارب ناجحة، الأولى حول المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثانية حول المراصد

الاجتماعية في بعض البلدان. وتوفر المادتان نماذج عن الهياكل المؤسسية الفعالة التي تعزز نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة من خلال وضع التحليلات والبحوث الاجتماعية الوافية والمرتكزة على الأدلة وإفساح المجال للتحاور بين مختلف الفئات وصانعي القرار.

(ب) تعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٣٧- أعدَّت الإسكوا في عام ٢٠٠٨ تقريراً وطنياً حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين، شخَّص واقع السياسة الاجتماعية وحدَّد العوائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على مضامين وآليات صنع السياسة الاجتماعية وتطبيقها. وقد جرت مناقشة هذا التقرير في عدد من الاجتماعات في عام ٢٠٠٨ وفي مؤتمر وطني نحو سياسة اجتماعية متكاملة في فلسطين في عام ٢٠٠٩. وبدأت الإسكوا بتنفيذ مشروع دعم الحوار حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في السودان في عام ٢٠٠٧، وذلك ضمن صيغة تتناسب وخصوصية الدولة. وتعمل الإسكوا حالياً مع الحكومة السودانية وجامعة الدول العربية لبلورة خطوات المرحلة الثانية من المشروع والنظر بعمق في مسائل وقضايا السياسة الاجتماعية في السودان.

٣٨- وأعدّت الإسكوا دليلاً توجيهياً حول تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة. وهذا الدليل يتناول عملية المشاركة في إطار نهج التنمية المجتمعية، وهو نهج شامل لعمليات التغيير والتحديث في هياكل المؤسسات وقدراتها وما تعتمده من نظم ومعايير في ممارسة وظائفها ونشر قيمها. وكان الدليل موضوع نقاش في اجتماع للخبراء عُقدَ في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٢٩ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأصدرت الإسكوا في هذا السياق مجموعة من التقارير بشأن دور الإعلام في إثارة اهتمام الرأي العام بقضايا التنمية، والأطر القانونية المنظمة لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، والمراصد الاجتماعية كأداة لتعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في السياسات العامة. هذا وأصدرت الإسكوا أيضاً منشوراً حول إشراك الإعلام في صلب عملية التنمية الاجتماعية (Volume 2, Issue 4)، ومنشوراً آخر حول المشاركة في السياسات العامة (Volume 2, Issue 7).

٣٩- وتعمل الإسكوا حالياً على تنفيذ مشروع دون إقليمي بعنوان "التنمية البشرية بالمشاركة في دول ما بعد النزاع". والهدف من هذا المشروع هو تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في بلدان الإسكوا الخارجة من النزاع (اليمن، ولبنان، وفلسطين، والعراق) في تصميم السياسات العامة وتنفيذها ورصدها. ويتضمن المشروع مجموعة من الأنشطة، استُهلَّ تنفيذها بإجراء مسح بحثي للجهات المعنية في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية في كل من البلدان الأربعة. وتبع هذا المسح اجتماع إقليمي للخبراء، عُقد في المنامة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لعرض ومناقشة موادّ صادرة عن الإسكوا حول نهج التنمية المحلية ونهج البحث بالمشاركة لتنمية المجتمع في بلدان الإسكوا. وفي سياق ورشات بناء القدرات المرتقبة في إطار المشروع حول نهج التنمية المحلية والتنمية الاجتماعية بالمشاركة ونهج التدريب ونهج البحث بالمشاركة، جرى تنظيم ورشتَين حول نهج التنمية المحلية في بيروت في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأنشئ موقع إلكتروني يضم ثلاثة منتديات إلكترونية تصبو إلى تشجيع الحوار بشأن مواضيع مختلفة ومتشعّبة تتصل بأهداف المشروع وغاياته.

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً.

٤٠- أصدرت الإسكوا دراسة حول الإقصاء الاجتماعي تهدف إلى مراجعة وتحليل مفهوم وآليات الإقصاء الاجتماعي وتحديد المجموعات المهمّشة في المنطقة العربية. وتستند الدراسة إلى أبحاث ميدانية أجريت في كل من لبنان ومصر واليمن. وقد جرت مناقشة هذه الدراسة في اجتماع فريق خبراء حول الإقصاء الاجتماعي في بيروت في عام ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، أصدرت الإسكوا مطوية حول موضوع الإقصاء الاجتماعي ومفهومه في المنطقة. كذلك أعدت تقريراً حول تحديات الإدماج الاجتماعي في منطقة الإسكوا وتمت مناقشة هذا التقرير في الدورة السابعة للجنة التنمية الاجتماعية في بيروت في عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الإسكوا كتيباً حول الإدماج الاجتماعي. كما كانت التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية في المملكة الأردنية الهاشمية موضوع تقرير تم إصداره عام ٢٠٠٩.

٤١- وفي إطار تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها، أجرت الإسكوا استقصاءً إقليمياً حول استجابة بلدان الإسكوا لبرنامج العمل العالمي للشباب. وعقدت ورشة عمل حول تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات، وذلك يومي ١٧ و١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان الهدف من هذه الورشة عرض ومناقشة نتائج الاستقصاء الإقليمي، والاتفاق على مخطّط موحّد لكتابة التقارير الوطنية حول استجابة بلدان الإسكوا لبرنامج العمل العالمي للشباب. وفي الإطار عينه، جرى عقد اجتماع خبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية، بالتعاون مع مؤسسة التنمية الأسرية في أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، وذلك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وشمل هذا الاجتماع عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب في البلدان العربية، إضافة إلى مناقشة التقارير الوطنية حول استجابة بلدان الإسكوا لبرنامج العمل العالمي للشباب. كما أصدرت الإسكوا في هذا المضمار العدد الرابع من تقرير السكان والتنمية، حول موضوع الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية. وهذا التقرير يتناول المقاربات المنهجيّة المعاصرة المتعلقة بالشباب، كما يسلط الضوء على واقع الشباب في منطقة الإسكوا من حيث التعليم والعمل والصحة والمشاركة في الحياة العامة.

القرار ٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

٤٢- اتخذت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٦ (د-٢٥) بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة. والهدف من هذا القرار هو تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على إنتاج الإحصاءات اللازمة ووضع الخطط واتخاذ القرارات الآيلة إلى تحقيق المساواة وتمكين المرأة. وطلبت اللجنة إلى البلدان الأعضاء اعتماد مجموعة المؤشرات الواردة في الإطار العربي لقضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي، باعتبارها مجموعة موحدة من المؤشرات، وتوفير إحصاءات لتكوين هذه المؤشرات كي تستخدم في رصد وتقييم السياسات وخطط العمل الإستراتيجية، وتطوير آلية لجمع ونشر وتحليل المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي وتوفير البيانات المصنفة حسب الجنس ونوع التجمع السكاني والفئات العمرية. وشجعت البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ برامج تدريبية لدمج قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في النظم الإحصائية بهدف توجيه اهتمام منتجي البيانات ومستخدميها إلى قضية المساواة بين الجنسين. وفي هذا القرار أيضاً، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تقديم الدعم الفني للبلدان الأعضاء عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشات العمل، والمساعدة في دمج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وخطط عمل النظم الإحصائية الوطنية. كما طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية العمل مع

البلدان الأعضاء لتطوير قاعدة بيانات النوع الاجتماعي لتكون بمثابة مرصد لتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع القطاعات، وتعميم إحصاءات النوع الاجتماعي في مختلف البرامج والأنشطة. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٤٣- وعملاً بهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٤٤- زودت الإسكوا البلدان الأعضاء بالمواد الفنية اللازمة لدعم أنشطتها في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. وأصدرت دليل معلومات لتقارير الدول العربية حول الأهداف الإنمائية للألفية في اللغتين العربيّة والإنكليزيّة أطلقه الأمين التنفيذي في عام ٢٠٠٩، وحظي بتغطية إعلاميّة واسعة كما وزّع ما يزيد عن ٢٥٠٠ نسخة منه. ويمكن الإطلاع على النسخة الإلكترونية من الدليل باللغة الإنجليزيّة على الموقع التالي: http://www.escwa.un.org/divisions/scu/GenderMDG/index.asp أما النسخة الإلكترونيّة العربية فمتاحة على الموقع التالي: http://www.escwa.un.org/divisions/scu/gendermdg/index_Ar.asp. كما أعدّت الإسكوا مجموعة مصطلحات لإحصاءات النوع الاجتماعي بهدف توحيد استخدام مصطلحات النوع الاجتماعي في اللغة العربية. ويمكن الاطلاع على هذه المجموعة على الصفحة الالكترونيّة لشعبة الإحصاء، وستُترجم هذه المجموعة إلى اللغات الفرنسيّة والروسيّة والإسبانية بالتعاون مع اللجان الإقليميّة الأخرى.

٤٥- وعقدت الإسكوا الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء في المنطقة العربية حول النوع الاجتماعي (بيروت، ١٢-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). كما زوّدت الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق بالدعم اللازم لتطوير الموقع الإلكتروني الوطني المعني بمسائل النوع الاجتماعي. وفي الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء، اقترحت الإسكوا إطار عمل وتوجيهات ترمي إلى تطوير المواقع الإلكترونية الوطنية المختصة بمسائل النوع الاجتماعي. كما أنجزت اللجنة عدداً من النشاطات المرتبطة بمشروع تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. وقد هدف المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية لتطوير إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بما يساهم في رصد الأهداف الإنمائية للألفية من منظور النوع الاجتماعي وإعداد التقارير، والعمل على وضع سياسات واستراتيجيّات متعلّقة بالنوع الاجتماعي تمهّد لتحقيق هدف إعلان الألفيّة حول تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تحققت في إطار المشروع مجموعة من الأهداف والأنشطة منها: قائمة بمسائل النوع الاجتماعي الدقيقة ومجموعة من إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي الأساسية، ونشرة لتقييم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، والنساء والرجال في العراق، وقاعدة بيانات لإحصاءات النوع الاجتماعي، واستبيان استخدام الوقت، والإطار الاستراتيجي لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتطوير الإحصاءات حسب النوع الاجتماعي وتعميم منظور النوع الاجتماعي في مختلف الأنشطة الإحصائية، إلى جانب تنظيم عدد من ورشات العمل حول استبيان استخدام الوقت، وقاعدة بيانات DevInfo، وتعميم منظور النوع الاجتماعي في إحصاءات اليد العاملة، وفي الإستراتيجية الإحصائية الوطنية. ومن أهمّ ما حققه هذا المشروع تشكيل وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي.

٤٦- وطورت الإسكوا قاعدة البيانات العربية الأولى لإحصاءات النوع الاجتماعي "Arab GenInfo_09" وأطلقتها في الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء في المنطقة العربية حول النوع الاجتماعي، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي http://genderinfo.escwa.un.org/. ويتوقّع أن تستمر

الإسكوا في تطوير قاعدة بيانات النوع الاجتماعي المحلية لتشمل مؤشرات GIsIn خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١. وتشجّع الإسكوا البلدان الأعضاء على تجميع البيانات المتاحة عن النوع الاجتماعي ونشرها. كما يمكن الاطلاع على مجموعة إصدارات تضم إحصاءات وطنيّة عن النوع الاجتماعي على موقع المكتبة الافتراضية لإحصاءات النوع الاجتماعي التالي http://www.escwa.un.org/divisions/scu/themes/index.asp.

٤٧- وفي محاولة لتسهيل تعميم إحصاءات النوع الاجتماعي على المستويين الوطني والإقليمي، تمّ إنشاء فريق العمل العربي لإحصاءات النوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٩. وعقد الفريق أول اجتماع له في بيروت يومي ١٥ و١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وناقش الأولويات الإقليمية كما وضع خارطة طريق للأنشطة التي سيجري تنفيذها وهي تشمل النشرات، وورشات عمل بناء القدرات والتدريب وقاعدات البيانات وغيرها من النشاطات التي تمتد طوال السنوات المقبلة. كما أدخلت الإسكوا مؤشرات النوع الاجتماعي والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في نشرتين رئيسيتين تصدران عنها، هما نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، مع إضافة فصل جديد عن المساواة بين الجنسين. وتهدف الإسكوا، كونها عضواً في البرنامج العالمي لإحصاءات النوع الاجتماعي، إلى تنسيق المتطلبات العالمية للبرنامج مع البرنامج الإقليمي. في الوقت عينه، سيقوم فريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء حول إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية بوضع آلية تعبّر عن الحاجات والمتطلبات الإقليمية والردود الإيجابية للبرنامج الإقليمي في البرنامج العالمي. كما أنّ شعبة الإحصاء وعدد من البلدان العربية أعضاء في فريق أصدقاء الرئيس المعني بالعنف ضد المرأة الذي يعمل على تحسين نوعيّة المؤشرات في هذا المجال.

القرار ٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

٤٨- اتخذت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٧ (د-٢٥) بشأن تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة. والهدف من هذا القرار هو تشجيع البلدان الأعضاء على إنتاج إحصاءات حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد القائمة الموحدة للمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية وعلى توفير البيانات الخاصة بهذه المؤشرات لاستخدامها في وضع وتقييم ومراجعة السياسات الإستراتيجية وخطط العمل في المجالات ذات الأولوية. كما دعت اللجنة البلدان الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحاته، بهدف تمكين صانعي السياسات من رصد التغيّرات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي. كما يطلب إلى الأمانة التنفيذية عقد ورشات عمل تدريبية عن المفاهيم والتصنيفات والمعايير الدولية، ومساعدة البلدان الأعضاء على اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والشروع في تطبيقها عند وضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات والمشاركة في النظام العام لنشر البيانات والنظام الخاص لنشر البيانات الصادرين عن صندوق النقد الدولي. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٤٩- وعملاً بهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٥٠- في تقرير قدّم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة عن الأهداف الإنمائيّة للألفية: إطار للرصد ومقترحات للتحسين (E/ESCWA/SD/2008/IG.1/4)، قيّمت الإسكوا المشاكل الأساسيّة من حيث التناقضات بين

مصادر المعلومات الإحصائيّة الوطنيّة والدوليّة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. كما سلّط التقرير الضوء على الثغرات في توفّر البيانات من المصدرين نتيجة لعدم توفر آلية فعالة لنقل البيانات على المستوى دون الوطني إلى المصادر الدولية، إلى جانب الثغرات في تبادل البيانات بين المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا بعدّة نشاطات لتحسين نوعيّة البيانات والحدّ من التناقضات على مثال التحقق من نوعيّة البيانات الوطنية وتجميعها في سلسلة زمنية لكل مؤشر من النشرات والمواقع الإلكترونية الوطنية، والطلب إلى البلدان تأمين تقديرات، ومصادر وبيانات للسنوات التي لا تتوفر عنها البيانات. نتيجة الجهود المستمرّة في مختلف أنحاء المنطقة، تمكّنت ثمانية بلدان من إنشاء قاعدة بيانات خاصة بها في قاعدة بيانات DevInfo. وقد مهّدت الإسكوا لهذه الإنجازات عبر تنظيم ورشات عمل إقليمية حول برنامج DevInfo (بيروت، ٧-١٠ تمّوز/يوليو ٢٠٠٨، و١٣-١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وطرابلس ٢٢-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). تشجّع ورشات العمل هذه على التعاون وتبادل البيانات في الميدان الإحصائي وتحسين مواءمة التعاريف والمناهج على المستوى دون الوطني. كما نظمت الإسكوا ورشة عمل لتدريب المدربين في غربي آسيا من أجل إنشاء فريق تدريبي عربي يقدّم الدعم الوطني والإقليمي لتطبيق برنامج DevInfo في المنطقة، وأطلقت منتدى متخصّصاً يستطيع المدربون من خلاله المضي في المتابعة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات على الموقع التالي: http://www.escwa.un.org/divisions/forums/devinfo/. ونظمت الإسكوا كذلك ورشتي عمل لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وكتابة التقارير عنها، الأولى على المستوى دون الوطني في عمّان، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، والثانية في بيروت ٧-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بهدف تحسين تقديم التقارير، والحد من التناقضات وتحسين نوعيّة الإحصاءات بالتعاون مع وكالات متخصّصة في الأمم المتحدة. وأجرت اللجنة تدريباً حول البيانات الإحصائية وتبادل البيانات الوصفية لبناء القدرات في البلدان الأعضاء لتتمكّن من استخدام أحدث التقنيّات في مجال تبادل البيانات (بيروت، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). وفي مجالات التركيز، عقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر (بيروت، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

٥١- ونظمت الإسكوا ورشات عمل لبناء القدرات وتوفير خدمات استشارية فنية لتمكين البلدان الأعضاء من اعتماد القائمة الموحدة للمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية، وعلى توفير البيانات الخاصة بهذه المؤشرات. وقد نظّمت في هذا الإطار ثلاث ورشات عمل، اثنتين منها على المستوى الوطني لقياس إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق (بيروت، ١٧-٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، والجمهورية العربية السورية (دمشق، ١٢-١٦ تمّوز/يوليو ٢٠٠٩) والثالثة على المستوى دون الإقليمي لبلدان مجلس التعاون الخليجي حول قياس المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الكويت، ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). كما قامت اللجنة بعدة مهمات استشارية في عمان (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة والأعمال، ١٥-٢٢ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨، وقياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٨ شباط/فبراير إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩) والكويت (تصميم استبيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال، ١٠-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

٥٢- وسعياً إلى الإسراع في إنجاز نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحاته بهدف تمكين صانعي السياسات من رصد التغيّرات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي، قامت الإسكوا بعدد من الأنشطة شملت ما يلي: اجتماع فريق الخبراء حول الحسابات القومية وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (القاهرة،

١٢-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩)، وورشتي عمل وطنيتين في المملكة العربية السورية وعمان حول مفاهيم واستخدامات الحسابات القومية، وتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (دمشق، ٨-١٢ حزيران/يونيو، ٢٠٠٨، وعمان، ٩-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). كما ضمّت جهود الإسكوا لتقديم المساعدة عدداً من الخدمات الاستشارية الفنيّة الخاصة في مجال الحسابات القومية وقد شملت بعثة إلى اليمن (من ٢٠ حزيران/يونيو إلى ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨، ومن ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨)، وفلسطين (٣-٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ و٣-٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩) والسودان (١٥-٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

٥٣- ومن أجل تسهيل تبادل الخبرات والمعرفة بين البلدان من خلال الموقع الإلكتروني، ونشر أفضل الممارسات في تطوير النظم والنشاطات الإحصائيّة، أطلقت الإسكوا "المكتبة الافتراضية" لتبادل المعرفة وتزويد مستخدمي البيانات ومنتجيها من مختلف القطاعات بمصادر وطنيّة وإقليمية ودولية شاملة تضم مختلف المجالات مثل النظم الإحصائية الوطنية، والنوع الاجتماعي، والصحّة، والأهداف الإنمائية للألفية والسكان والمساكن والتقدم المجتمعي. كما يتم تطوير قاعدة بيانات في مجال إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لتزويد منتجي إحصاءات التجارة الخارجية ومستخدميها بأداة للاتصال وتبادل المعلومات، والاطّلاع على النشرات وقاعدات البيانات والتصنيفات الدولية، والمواقع المتخصصة في هذا المجال. كما تساهم قاعدة البيانات هذه في توفير المعلومات للنشرات، وورشات العمل والتدريب وتسهل تبادل المعلومات والمناقشات.

القرار ٢٨٨ (د-٢٥) إنشاء مركز للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥٤- اتخذت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٨ (د-٢٥) بشأن إنشاء مركز للغة العربية في الإسكوا. وفي هذا القرار طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية مواصلة التعاون مع الجهات التي عينتها البلدان الأعضاء للتنسيق مع الإسكوا في هذا المشروع. كما طلبت إلى الأمين التنفيذي أن يتابع هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً حول التقدم المحرز في تنفيذه.

٥٥- وعملاً بهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٥٦- قدّمت الأمانة التنفيذية عرضاً عن مشروع المركز المقترح في عدد من البلدان الأعضاء وأجرت مشاورات مع الجهات الأكاديمية والحكومية المختصة. وقد لاحظت إجماعاً على أهمية وجود آلية من هذا القبيل لدعم اللغة العربية في المنظمات والأوساط الدولية، وعلى أهمية المهام التي يتولاها في المصطلحات والتدريب والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالكتابة باللغة العربية واستخدامها.

٥٧- غير أن النقاش بقي مفتوحاً حول مصادر التمويل. وقد بلغ الأمانة التنفيذية مؤخراً أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المقر تبنت مشروعاً مماثلاً ووجهت رسائل إلى البلدان العربية طلباً للتمويل. وأبدى بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا رغبة في تحقيق نوع من التكامل بين المشروعين بتوزيع المهام على نحو يعزز الفعالية ويحدّ من الازدواجية في العمل. وتسعى الإسكوا حالياً مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى إيجاد آلية لتحقيق هذا التعاون والتكامل.

٥٨- وبانتظار ما سيؤول إليه التنسيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في المقر، تستفيد الإسكوا من موقعها في المنطقة العربية، ومن علاقتها الوطيدة مع المؤسسات التربوية التي تخرج متخصصين في اللغات لزيادة فرص التدريب وتطوير البرامج بما يتلاءم مع حاجات المنظمات الدولية. ولقد أدت دوراً فاعلاً في تسهيل التوصل إلى توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجامعات وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

٥٩- وأفسحت الإسكوا المجال لتدريب عدد من خريجي الترجمة بالتركيز على اللغة العربية، لفترة أربعة أشهر، استقبلت اللجنة خلالها عدداً من الطلاب، ودربتهم على ترجمة الوثائق والمطبوعات، وهي تستخدمهم عند الحاجة في خدمة المؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها الأقسام المتخصصة.

٦٠- كما كانت الإسكوا المنظمة الرائدة التي تتولّى ترجمة وثائق هامة إلى اللغة العربية صادرة عن المقر، باعتبارها الجهة المؤهلة لإصدار هذه الوثائق باللغة العربية، فهي التي تطلع على ملاحظات البلدان، وهي التي تتلقى تعليقات من القراء من مختلف الفئات حول ما تنتجه باللغة العربية. ودربت الإسكوا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ موظفين من منظمة الصحة العالمية جاءوا على حساب منظمتهم لتلقي التدريب في كتابة المحاضر وصياغة التقارير باللغة العربية.

٦١- وفي مجال المصطلحات، أسهمت الإسكوا في إطار من التعاون بين قسم شؤون المؤتمرات والأقسام المختصة في إصدار مجموعات متنوعة من المصطلحات في تخصصات مختلفة، أبرزها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاء، وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية.

٦٢- ومع اقتناع الأمانة التنفيذية بضرورة تضافر الجهود بين الإسكوا والمقر، تبقى على اقتناع أيضاً بأن اللغة العربية تحتاج إلى دعم خاص، تقرر آليته البلدان الأعضاء عن طريق تمويل مشروع في جمع المصطلحات ومراجعتها أو مشروع في التدريب، أو ترجمة وثائق في مجالات حديثة لا تتوفر عنها مواد كافية باللغة العربية، وذلك أسوة بما تتلقاه لغات أخرى من البلدان الناطقة بها. والهدف من هذا الدعم هو تقوية موقع اللغة العربية في المنشورات الإلكترونية والمنشورات المتخصصة.

القرار ٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية

٦٣- اتخذت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٨٩ (د-٢٥) بشأن دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية. والهدف من هذا القرار هو الطلب من الإسكوا تقديم المزيد من أوجه الدعم المختلف للجمهورية اليمنية بغية تعزيز الأنشطة والجهود التي تقوم بها في الإطار الإنمائي الشامل وجهود اليمن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما طُلب إلى الأمين التنفيذي أن يتابع هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً حول التقدم المحرز في تنفيذه.

٦٤- وعملاً بهذا القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز عنها.

٦٥- منذ عام ٢٠٠٨، نظّمت الإسكوا ٢٣ مهمّة استشارية ونشاطاً لبناء القدرات في اليمن، كما تكفّلت بثلاثة تقنيّين في إطار برنامج الزمالات وأنجزت مشاريع منها المساعدة في التحضير لتعميم خدمات الطاقة المتجدّدة في المناطق الريفيّة، كمنطقة قعوى في اليمن.

٦٦- وقامت الإسكوا بتدريب مسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتحسين قدراتهم على صياغة المطالب للحصول على المساعدة الفنية وضمان الاستفادة القصوى من خدمات التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا. وقد ساهم هذا التدريب في تمكين المسؤولين من صياغة مطالب أكثر وضوحاً وتماسكاً، تتسم بالدقة في تحديد التفاصيل والأولويّات، وتراعي المهلة الزمنية اللازمة لتقديم الخدمة المطلوبة.

٦٧- كما استفاد اليمن من خدمات التعاون الفني في مجال الإحصاء. وكان الهدف من هذه الخدمات تحسين الحسابات القوميّة. وأدّت الاستشارات الفنيّة التي تلقاها إلى إعداد مناهج لتوقّع نسب نموّ الناتج المحلي الإجمالي. وساهمت الإسكوا في صياغة سياسات لبناء قدرة الموظفين في وزارة التخطيط في دمج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات، وساعدت في إعداد نشرة حول دمج النوع الاجتماعي في التخطيط بالتعاون مع ملتقى المرأة للدراسات والتدريب.

٦٨- وإضافة إلى ذلك، عقدت في اليمن ورشة عمل حول الإنتاج والاستهلاك، ووضع استراتيجيات وطنيّة لوقود أنظف، وورشة عمل حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٩- ونظراً إلى أهميّة مسألة تغيّر المناخ والعلاقة بين الطاقة والإحصاءات البيئية، قدّمت الإسكوا بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة برنامج زمالة إلى مسؤول يمني حظي بتدريب في تركيا حول تجميع بيانات شهريّة عن إحصاءات الوقود مصنّفة وفق إنتاج الوقود أو استهلاكه.

٧٠- ويتضمن المرفق قائمة بأنشطة التعاون الفنّي التي استفاد منها اليمن.

القرار ٢٩٠ (د-٢٥) الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا

٧١- اعتمدت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٩٠ (د-٢٥) بشأن الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا. وفي هذا القرار طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى بشأن الإجراءات الرئيسية التي نص عليها توافق آراء مونتيري لدعم موقف البلدان النامية في وضع القواعد الدولية. كما طلبت متابعة نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض توافق آراء مونتيري ومساندة البلدان الأعضاء في دراسة وتحليل المستجدات الناشئة عن هذا المؤتمر بالنسبة إلى هذه المنطقة والمساعدة في وضع السياسات الملائمة وتنفيذها؛ بالإضافة إلى دعم جهود البلدان الأعضاء لبناء قدراتها المؤسسية، وخاصة في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي، والتحكيم الدولي للاستثمار، والاتفاقيات الثنائية للاستثمار. كما طلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

٧٢- وعملاً بذلك القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٧٣- تم التعاون مع المنظمات الإقليمية وبالأخص منظمة العمل الدولية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (مكتب تمويل التنمية) من خلال إعداد تقارير ودراسات مشتركة حول الأزمة المالية. فقد جرى إعداد تقرير مشترك مع لجان الأمم المتحدة الأخرى حول آثار الأزمة المالية العالمية على المنطقة، والإجراءات المتخذة والحلول المقترحة على صعيد المنطقة. كما قامت اللجنة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بإعداد تقرير حول آثار الأزمة المالية العالمية وخاصة على أسواق المال والنفط والبطالة والفقر.

٧٤- قامت الأمانة التنفيذية بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض توافق آراء مونتيري (الدوحة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، وإعداد تقرير حول التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في مجال تمويل التنمية. وسيجري عقد اجتماع خبراء حول هذا الموضوع في عام ٢٠١٠. وسيتناول التقرير استعراض التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في مختلف القضايا والتوصيات الواردة في توافق آراء مونتيرى ونتائج مؤتمر المتابعة الدولي الذي عقد في الدوحة. أما اجتماع الخبراء فسيتناول قضية تحويلات العاملين وأثرها على تمويل التنمية في الدول المستقبلة لهذه التحويلات.

٧٥- وفيما يتعلق بتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، قدمت الأمانة التنفيذية المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء من خلال تنظيم ورشات عمل وطنية، وهي:

(أ) ورشة عمل وطنية حول المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار، القاهرة، ١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

(ب) ورشة عمل وطنية حول المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار، مسقط، ٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(ج) ورشة عمل وطنية حول صياغة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، مسقط، عُمان، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(د) التحضير لتنظيم دورتين تدريبيتين حول منع الازدواج الضريبي واتفاقات الاستثمار الثنائية في عام ٢٠١٠.

القرار ٢٩١ (د-٢٥) تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية

٧٦- اعتمدت اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين القرار ٢٩١ (د-٢٥) بشأن تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية. وفي هذا القرار، دعت اللجنة الأمانة التنفيذية إلى إجراء تقييم معمق للآلية الحكومية للإسكوا على ضوء أولويات البرنامج كما تحددها البلدان الأعضاء والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة؛

كما دعت إلى دعم عمل اللجنة الفنية ورصده وتقييم أهمية مساهمتها. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية تطوير الموقع الإلكتروني للإسكوا على شبكة الإنترنت وتحديث بياناته باستمرار بهدف تيسير حصول المندوبين الذين يوفدون إلى دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية في المستقبل على وثائق الدورات وتقاريرها؛ وتحديث وتفعيل نقاط الاتصال الرسمية في البلدان الأعضاء وفق ما تحدده هذه البلدان. وطلبت أيضاً إلى الأمانة التنفيذية استعراض نتيجة التقييم في دورتها السادسة والعشرين.

٧٧- وعملاً بذلك القرار، اضطلعت الأمانة التنفيذية بمجموعة من الأنشطة فيما يلي عرض موجز لها.

٧٨- تعمل الإسكوا بشكل دائم على تجديد وتطوير تصميم موقعها الالكتروني ومضمونه من خلال تحديث المعلومات والبيانات، وتحميل الوثائق والتقارير والدراسات بانتظام، وإنشاء صفحات خاصة بالاجتماعات والمؤتمرات المزمع عقدها تُعرض عليها جميع الوثائق والمعلومات الخاصة بالاجتماعات لوضعها في متناول البلدان الأعضاء ليتسنّى لممثليها الاطّلاع عليها قبل المشاركة في الاجتماعات. كما يمكن الاستفادة من موقع الإسكوا الالكتروني للاطلاع على التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية والأنشطة التي تم تنفيذها.

٧٩- وقد اعتمدت اللجنة الفنية في اجتماعها الثالث (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، استراتيجية الاتصال الجديدة التي عُرضت عليها والتي تقترح خطوط اتصال جديدة بين الإسكوا والبلدان الأعضاء، وبين البلدان الأعضاء ذاتها، وبين الإسكوا والمنظمات الأخرى العاملة في المنطقة، ترتكز إلى الاستفادة من التقدم الالكتروني واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل عملية تبادل المعلومات. وبناءً على ذلك، باشرت الأمانة التنفيذية تطبيق استراتيجية الاتصال الجديدة عبر تعزيز التواصل المباشر بين الإسكوا وجهات التنسيق في البلدان الأعضاء، وكذلك قنوات الاتصال بين البلدان ذاتها، من خلال وسائل إلكترونية وتكنولوجية ورسائل استراتيجية واضحة، تشجع استخدام موقع الإسكوا الالكتروني والاستفادة منه لمتابعة أعمال وأنشطة الإسكوا وتعزيز التواصل بين جهات التنسيق مع الإسكوا.

٨٠- كما خصصّت الأمانة التنفيذية صفحة للجنة الفنية على موقع الإسكوا على شبكة الإنترنت، وأنشأت منتدى إلكترونياً (http://www.escwa.un.org/tc) ضمن هذه الصفحة لتسهيل التواصل وتكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء حول شتى القضايا التي تهمها. وتم إطلاق هذه الصفحة والمنتدى خلال الاجتماع الرابع للجنة الفنية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

٨١- وأجرت الأمانة التنفيذية تقييماً للآلية الحكومية للإسكوا استناداً إلى أولويات البرنامج والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وسيتم استعراض الملاحظات والتوصيات التي خلص إليها تقييم الآلية الحكومية للجنة وهيئاتها الفرعية في إطار البند ٧ (أ-١)، وذلك لتنظر فيها اللجنة وتقدم آراءها وتعليقاتها بشأنها.

المرفق

الخدمات الاستشارية المقدمة إلى الجمهورية اليمنية
خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

١- قدمت المشورة الفنية إلى المجلس الأعلى لتنمية الصادرات حول "إعداد وثيقة مشروع تطوير الصادرات غير النفطية بالجمهورية اليمنية".

٢- قدمت المشورة الفنية لتحسين وضع اليمن في مؤشر الحرية الاقتصادية، ومناقشة طبيعة الخدمة المطلوبة في مجال التحليل الاقتصادي وقياس التوقعات الاقتصادية.

٣- قدمت المشورة الفنية حول كيفية تحديث النظام المؤسسي والإداري وبناء القدرات والمهارات وتعميم استخدام البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرمجيتها وخدماتها وكذلك استكمال الربط الشبكي لمركز المعلومات لدى وزارة النفط والمعادن ومركز المرأة.

٤- قدمت المشورة الفنية وتدريب موظفي المجلس الأعلى للمرأة على تطوير المهارات وتخطيط المشاريع وتوثيقها وكتابة خطط عملها ومتابعتها.

٥- قدمت المشورة الفنية وتدريب موظفي وزارة التخطيط في المحافظات اليمنية لتنمية المعرفة بأهمية إدماج النوع الاجتماعي في إعداد الخطط والبرامج التنموية.

٦- قدمت المشورة الفنية والتدريب على الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي وشرح كيفية إعدادها.

وزارة الصناعة والتجارة

قدمت المشورة الفنية حول إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوضيح موقف اليمن إزاء المفاوضات، وتنفيذ ورشة عمل حول انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية في غرفة التجارة والصناعة لمحافظة حضرموت بمدينة المكلا.

وزارة الكهرباء/المؤسسة العامة للكهرباء

١- عقدت ورشة عمل حول تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخدامها.
٢- عقدت دورة "تدريب مدربين" في مجال تدقيق الطاقة.

وزارة المياه والبيئة

المشاركة في الندوة حول إعداد وثيقة السياسات الوطنية للوقود الأنظف في الجمهورية اليمنية.

المركز الوطني للمعلومات

عقد ورشة عمل تدريبية لبناء القدرات في معالجة البيانات والإحصاءات المتعلقة بإنتاج مؤشرات قياسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اللجنة الوطنية للمرأة/اتحاد نساء اليمن

١- عقدت ورشة عمل تدريبية لمناصرة المرأة حول دورها كناخبة ومرشحة في صنعاء.

٢- عقدت ورشة عمل تدريبية حول النوع الاجتماعي والدور القيادي للمرأة كناخبة ومرشحة (في عدن).

٣- عقدت ورشتي عمل حول (١) إدماج أدوات تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي، (٢) والموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.

٤- قدمت المشورة الفنية إلى اتحاد نساء اليمن حول كيفية تنفيذ المساعدات الفنية المتعلقة بدمج النوع الاجتماعي على مستوى السياسات والخطط والبرامج الوطنية.

٥- قدمت المشورة الفنية وأعدت ورشة تدريبية حول مفاهيم اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإعداد التقارير الرسمية وتقرير الظل.

٦- قدمت المشورة الفنية والتدريب حول حل النزاعات.

٧- قدمت المشورة الفنية وأعدت ورشة تدريبية حول بناء قدرات المرأة في مجال بناء التحالفات والتفاوض والمهارات الإدارية.

٨- قدمت المشورة الفنية وأعدت ورشة تدريبية حول كيفية إعداد المشاريع المدرة للدخل.

وزارة النفط والمعادن/هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية

أعدت دورة تدريبية حول كيفية إدارة الأوضاع الناجمة عن الكوارث الطبيعية والانزلاقات الأرضية.

الجهاز المركزي للإحصاء

١- قدمت المشورة الفنية لدراسة أوضاع البيانات الإحصائية المتاحة لإعداد تقديرات الحسابات القومية وتقييم النتائج النهائية للمسوح الاقتصادية للأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٥ ووضع تصور وآلية لتطوير هذه المسوح واستكمال شموليتها لمسح يغطي القطاع غير المنظم. (السيد الوك كار، خلال الفترة ٢٠ حزيران/يونيو - ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨).

٢- قدمت المشورة الفنية لمراجعة الخطوات في تطوير ومنهجية إعداد وتركيب الناتج المحلي الإجمالي.

٣- قدمت المشورة الفنية لتقييم نظام جمع البيانات وعملية جمع الإحصاءات في التجارة الخارجية للسلع والبيانات اللازمة لتجهيزها.

جمعية التكافل والرعاية الاجتماعية في تعز

عقدت ورشة عمل حول مشروع إنشاء معمل الأحجار ضمن مبادرة إنشاء مشروع "القرية الذكية".

وزارة السياحة

قدمت المشورة الفنية ودورة تدريبية لوزارة السياحة حول تطبيق الحساب الفرعي للسياحة ووضع إطار عام لوضع سياسات ملائمة لتعزيز دور السياحة في اليمن.

وزارة النقل

١- قدمت المشورة الفنية لإعداد تقرير فني حول دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكك حديدية دولية في الجمهورية اليمنية.

٢- قدمت المشورة الفنية لمناقشة واستعراض خبرة وتجارب الدول المتقدمة في موضوع السلامة المرورية على الطرق، ووضع استراتيجية لتحسين مستوى سلامة المرور على الطرق في اليمن.

مركز العلوم والتكنولوجيا/جامعة عدن

قدمت المشورة الفنية والتدريب حول الحاضنات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.